قبل ساعات من إفراج إسرائيل عن الدفعة الثانية من قدامى الأسرى

الأراضي المحتلة: غارات جوية على «القطاع» .. وحملة اعتقالات في «الضفة»

جندي اسرائيلي خلال عملية اعتقال في الضفة المحتلة

■ **اعتقال 18 فلسطينياً غالبيتهم من «حماس» بينهم نائبان في المجلس التشريعي**

■ **مصلحة السجون الإسرائيلية تنشر أسماء الأسرى الـ 26 الذين قضى معظمهم أكثر من 20 عاماً وراء القضبان**

افراد من الامن الفلسطنيني عند موقع الغارة

■ **قراقع: حكومة الاحتلال رفضت إشراكنا في وضع أسماء وقوائم المفرج عنهم**

الاراضي المحتلة – «وكالات»: شنّ الجيش الإسرائيلي صباح الامس غارة جوية على شمال قطاع غزة إثر إطلاق قذيفتين من القطاع على جنوب إسرائيل.

وأوضح الشهود أن الغارة التي لم توقع بحسبهم ضحايا استهدفت معسكر تدريب تابعا لحركة حماس التي تسيطر على القطاع كان خاليا في ذلك الوقت.

وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن في بيان له سقوط قذيفتين في جنوب إسرائيل أطلقهما ناشطون فلسطينيون الاثنين من قطاع غزة، من دون التسبب بضحايا أو أضرار.

وأشار البيان إلى أن القذيفتين أطلقتا على مدينة عسقلان الساحلية وتم اعتراض إحداهما بنظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي.

وكانت قذيفة أطلقت من قطاع غزة سقطت الاحد في جنوب إسرائيل من دون أن تسفر عن ضحايا أو أضرار.

وقال متحدث عسكري إن 28 قذيفة أطلقت منذ مطلع 2013 من قطاع غزة على جنوب إسرائيل وتم اعتراض ثلاثة منها بنظام القبة الحديدية.

وعلى صعيد منفصل نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات في الضفة الغربية امس طالت اكثر من 18 فلسطينيا غالبيتهم من حركة حماس ومن بينهم نائبان في المجلس التشريعي.

وقالت مصادر امنية فلسطينية في بيان ان قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتقلت خمسة فلسطينيين من بينهم النائبان عن حماس نزار رمضان وماهر بدر في الخليل جنوب الضفة الغربية بعد تفتيش منزليهما.

وتركزت حملة الاعتقالات في مدينة نابلس حيث قالت مصادر امنية فلسطينية ان الجيش اعتقل اكثر من 13 شابا وان غالبيتهم طلبة في جامعة النجاح وينتمون لحركة حماس.

وتاتي حملة الاعتقالات قبل يوم واحد من افراج اسرائيل عن 26 اسيرا فلسطينيا من الضفة الغربية وقطاع غزة وهي الدفعة الثانية من اسرى قبل اوسلو التي تم الاتفاق بموجبها مع اسرائيل وبرعاية امريكية.

وقررت اسرائيل الافراج عن الاسرى القدامى وعددهم 104 على اربع دفعات نفذت الاولى قبل شهرين ونصف الشهر على ان تنفذ الثانية مساء غد وتنتهي بالدفعة الرابعة في شهر مارس القادم.

ورفضت اسرائيل اشراك الجانب الفلسطيني في وضع اسماء الاسرى او تحديد موعد الافراج عنهم فيما رجح وزير الاسرى عيسى قراقع الافراج عنهم ليل اليوم الثلاثاء او فجر غد الاربعاء كما حدث في الدفعة الاولى.

وقال قراقع امس ان اسرائيل رفضت طلبا فلسطينيا بالتدخل في وضع اسماء وقوائم الاسرى الذين سيفرج عنهم من سجونها.

وابلغ قراقع اذاعة «صوت فلسطين» ان السلطات الاسرائيلية رفضت التدخل في وضع القوائم الخاصة باطلاق سراح 104 أسرى ممن اعتقلوا قبل توقيع اتفاق اوسلو في عام 1993 والذين تم الاتفاق على اطلاق سراحهم.

واوضح ان اسرائيل احتفظت لنفسها بحق تحديد اسماء الاسرى الذين سيطلق سراحهم على اربع دفعات.

واقرت لجنة وزارية اسرائيلية خاصة الافراج عن الدفعة الثانية من الاسرى في اجتماع عقدته الليلة قبل الماضية.

وتضم القائمة 26 اسيرا امضى معظمهم اكثر من 20 عاما وراء القضبان والجدران.

ونشرت ادارة مصلحة السجون الاسرائيلية في ساعة متاخرة من الليلة قبل الماضية قائمة بأسمائهم على موقعها الالكتروني شارك جهاز الامن العام «الشين بيت» في وضعها الى جانب وزراء مشاركين في هذه اللجنة.

وتشمل القائمة خمسة اسرى من سكان قطاع غزة و21 اسيرا من سكان الضفة الغربية المحتلة.

ولم تشمل القائمة التي سيسمح للاسرائيليين بالاعتراض قانونيا امام المحاكم على اطلاق سراحهم أيا من الاسرى من سكان الداخل الفلسطيني.

على ذات الصعيد قال قراقع «انتظرنا حتى ساعة متاخرة من الليلة الماضية ان تعلن اسرائيل من جانبها اسماء هذه الدفعة الثانية من المعتقلين.. لكننا لم نبلغ رسميا باسماء هؤلاء».

وذكر ان «اسماء هؤلاء الاسرى هي القائمة الرسمية النهائية والتي ستمكث مدة 48 ساعة قبل ان تنتهي فترة الاعتراضات على اطلاق سراحهم» متوقعا ان تجرى هذه العملية بعد منتصف ليلة يوم غد الثلاثاء.

واشار الى ان استقبالا رسميا سيكون في استقبال الاسرى المحررين من سكان الضفة الغربية في مقر الرئاسة الفلسطيني بمدينة رام الله.

... وقوة مشاة إسرائيلية تمشط الأراضي اللبنانية

بيروت – «كونا»: اجتازت قوة مشاة اسرائيلية امس الشريط الشائك الحدودي في منطقة متحفظ عليها من الجانب اللبناني وقامت بعملية تمشيط استمرت نحو ساعة كاملة.

وقالت وسائل الاعلام الرسمية ان «قوة مشاة اسرائيلية قوامها تسعة عناصر اجتازت صباحا الخط الحدودي في محور الوزاني وتقدمت باتجاه منطقة متحفظ عليها من قبل الجيش اللبناني ونفذت عملية تمشيط لمدة ساعة وانسحبت بعدها باتجاه المنطقة المحتلة».

وكانت قوة مماثلة اجتازت اخيرا الشريط الشائك على الحدود مع لبنان ودخلت الجانب اللبناني لمسافة 50 مترا في مرتفعات نهر الوزاني بجنوب لبنان.

يذكر ان الامم المتحدة قامت بترسيم الحدود اللبنانية – الاسرائيلية في السابع من يونيو عام 2000 بعد انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان في 25 مايو في العام نفسه لكن الجانب اللبناني تحفظ على عدد من نقاط الترسيم.

وتقع بلدة ومنتزهات الوزاني على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية وينبع منها النهر المعروف باسمها الذي يجري في لبنان بطول خمسة كيلومترات تقريبا ليدخل اراضي فلسطين المحتلة ويصب في بحيرة طبريا.

ويعاني لبنان عدوانا اسرائيليا متكررا ويعيش حالة حرب دائمة مع اسرائيل كان اخرها عدوان عام 2006 الذي استمر 34 يوما وتوقف اثر صدور القرار الدولي رقم 1701.

نفذه مجهولون على نقطة تفتيش جسر الجامعة

مصر: مصرع 3 من الشرطة بهجوم مسلح في المنصورة

القاهرة – «وكالات»: قالت مصادر امنية ان ثلاثة من أفراد الشرطة قتلوا امس حين هاجم ملثمون نقطة تفتيش في مدينة المنصورة بدلتا النيل.

ولم تعلن اي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم.

وصعد متشددون اسلاميون تربطهم صلات بتنظيم القاعدة هجماتهم على قوات الجيش والشرطة منذ ان عزل الجيش الرئيس الاسلامي محمد مرسي بعد احتجاجات شعبية مطالبة بتنحيته.

وشنت غالبية هذه الهجمات في منطقة سيناء وان كان المتشددون قد تمكنوا من مد حملتهم الى مدن كبرى في مناطق أخرى.

وقال مصدر امني في المنصورة طلب عدم نشر اسمه ان ثلاثة رجال في سيارة ورابعا على دراجة نارية اقتربوا من نقطة التفتيش قبل الفجر وفتحوا النار على عناصر الشرطة «حتى يتاكدوا من مقتلهم».

واضاف «هذا هجوم آخر في سلسلة هجمات ارهابية ضد الشرطة.» وذكر ان العنف يكشف عن نية النار من قوات الامن. ولم يحدد من شن الهجوم.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط ان مدير أمن الدقهلية اللواء سامي الميهي تلقى اخطارا بأن اربعة مسلحين من الملثمين على دراجات نارية بدون لوحات معدنية هاجموا نقطة تفتيش جسر جامعة المنصورة باسلحة نارية واطلقوا النار بكثافة على افراد الامن.

وقالت الوكالة انه تم نقل جثامين القتلى الى مستشفى طلخا المركزي وسيتم تشييع الشهداء في جنازة عسكرية لدفنهم بمقابر أسرهم في مراكز ميت غمر وأجا والمنصورة.

وقالت صحيفة الاهرام ان ملثمين مجهولين هاجموا أحد الكمائن بمدخل مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية مما أدى لوفاة ثلاثة من أفراد الأمن فيما لاذ الجناة بالفرار وأظهرت المعاينة المبدئية وجود فوارغ ما يقرب من 60 طلقة بمكان الحادث.

وجاء في بيان لوزارة الداخلية ارسل بالبريد الالكتروني ان الشرطة تقوم بعمليات تمشيط بحثا عن الجناة لكنها لم تعتقل أحدا.

وتقول الحكومة المدعومة من الجيش انها تخوض حربا ضد الارهاب.

ومنذ عزل مرسي شنت الدولة حملة قوية على الاخوان المسلمين وقتلت مئات من اعضائها واعتقلت أكثر من الفين وحظرت جمعية الاخوان المسلمين.

وينفي الاخوان المسلمون وهم أقدم جماعة اسلامية في مصر اي صلة لهم بأنشطة المتشددين.

الغنوشي: وضع البلاد لم يعد يحتمل إطالة أمد الأزمة

تونس: «النهضة» ترفض التخلي عن الحكم

راشد الغنوشي

تونس – «وكالات»: قال راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية الحاكمة في تونس، في حوار مع القناة الوطنية الحكومية الأولى إن «وضع البلاد لم يعد يتحمل إطالة أمد الإنتهاء من الدستور وعلى الحكومة والنواب أن يفوا بتعهداتهم».

كما دعا جميع الأطراف إلى عدم إطالة الحوار لأن الأوضاع لم تعد تسمح بالمزيد من إضاعة الوقت، حسب تعبيره، مشيرا إلى أن «الحكومة ستستقيل خلال ثلاثة أسابيع، والمجلس التأسيسي سينهي مهامه التأسيسية خلال أربعة أسابيع، وهو ما يقتضي العمل بالليل والنهار».

وأشار الغنوشي إلى أن النهضة تخلت عن الحكومة ولكنها لم تتخل عن الحكم، وأكد أن «أبناء النهضة سيكونون موجودين بالحكم من خلال المجلس التأسيسي كسلطة أصلية وكذلك من خلال الحكومة المقبلة لأنهم طرف في اختيارها ولن تفرض عليهم».

واعتبر رئيس النهضة «أن تونس خرجت من مرحلة التجاذبات بانطلاق الحوار الوطني»، وأوضح «أن ثورة تونس السلمية ستخرج من المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية ليتم تأسيس نظام ديمقراطي مثل ماليزيا وسويسرا وغيرها من الديمقراطيات الحديثة».

وأضاف الغنوشي أن الديمقراطية لا تقصي الآخر المخالف بل تعالج خلافاتها في إطار سلمي مدني»، مبرزا في ذات السياق أن «تونس تستوعب الجميع ولا تقصي أحدا من أبنائها وفقا لما يقتضيه القانون».

وشدد الغنوشي على أن «المرحلة الحالية ليست مرحلة صراع أو تجييش»، مشيرا إلى أن «السفينة يجب أن تحمل جميع التونسيين من إسلاميين وغيرهم من العائلات السياسية ليصلوا معا الى شاطئ الأمان عبر انتخابات يقبل بنتائجها جميع التونسيين دون تشكيك».

وقال زعيم النهضة إن «السلفيين هم أبناء تونس مثل بقية الأطياف كالشيوعيين والليبراليين، ولا يجب أن نفتح حربا على هاتة المجموعة ولا يجب أن نقصيها من المجتمع»، وأوضح الغنوشي «ما أرفضه هو اعتماد العنف كوسيلة لفرض الرأي».

الخرطوم وجوبا تعلنان رفضهما لاستفتاء «أبيي» .. والمسيرة تهدد بالتدخل

السودان يغازل جنوبه بالتعاون .. والبشير يعرض خطط حكومته التقشفية

الخرطوم – «وكالات»: أعلن الرئيس السوداني عمر البشير أنه سيتعاون مع جنوب السودان من أجل تسوية مسألة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوبه.

وفي نفس السياق يصوّت سكان منطقة أبيي منذ الأحد للاختيار ما بين الانضمام إلى جوبا أو الخرطوم، في استفتاء غير معترف به رسميا ويهدد بتأجيج التوتر بين الدولتين الجارتين، على ما أعلن مسؤول محلي امس، وينظم هذا الاستفتاء من طرف مجموعة نغوك دينكا المستقرة في أبيي والمتفرعة عن إثنية الدينكا التي تنتمي إليها غالبية سكان جنوب السودان.

ووصفت الحكومة السودانية الاستفتاء الذي نظمته عشائر دينكا نقوك التسع بأنه عبثي، بينما رفضت قبيلة المسيرية الاستفتاء وهددت باجتياح مدينة أبيي إذا قامت عشائر دينكا نقوك بضم المدينة إلى جنوب السودان. في الأثناء اتهم الاتحاد الأفريقي السودان بمنع مبعوثين له من زيارة المنطقة.

وكانت عشائر دينكا نقوك التسع في أبيي بدأت أمس الأول عمليات الاقتراع في الاستفتاء الشعبي الذي تقيمه مجتمعات القبيلة بمشاركة أكثر من 100 الف مواطن سجلوا للتصويت على خياري البقاء في السودان أو الانضمام إلى جنوب السودان.

وانطلقت عملية التصويت وسط مواقف موحدة من حكومتي جوبا والخرطوم اللتين أعلنتا عدم اعترافهما بأي نتيجة تصدرها المفوضية الشعبية لاستفتاء منطقة أبيي التي شكلت الأسبوع الماضي، في حين أعلن الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي عدم موافقتهما على أي خطوة أحادية للاستفتاء في أبيي.

وشهدت مراكز الاقتراع تدافعا واسعا للمواطنين، وأعلن رئيس مفوضية الاستفتاء منجلوك ألور كوال بدء عملية الاقتراع في جميع المراكز الـ29، وقال إن مفوضيته ستشرع فور انتهاء عملية الاقتراع في فرز كل الأوراق، وستعلن نتائج الاستفتاء يوم 31 أكتوبر الجاري.

من جهتها قللت الحكومة السودانية من شان الاستفتاء، وقالت إنه استفتاء خارج الأطر القانونية المنصوص عليها في الاتفاقات مع الجنوب.

ووصفت الحكومة هذا الاستفتاء بالعبثي، واتهمت بعض السياسيين من أبناء الجنوب بتوتير الأوضاع بين الجانبين بعد أن شهدت في الآونة الأخيرة نوعا من الاستقرار.

من جانبه حمل وزير الخارجية السوداني على كرتي جهات محلية في مدينة أبيي لم يسمها، مسؤولية إجراء الاستفتاء.

واعتبر كرتي إجراء قبيلة دينكا نقوك للاستفتاء منفردة، خروجا على نتائج لقاءات رئيسي السودان وجنوب السودان، التي اتفق فيها على أن يكون موضوع أبيي في أيديهما.

من جهته وصف رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في البرلمان السوداني محمد الحسن الأمين الاستفتاء بانه «مجرد فرقعة إعلامية» من جانب قبلية دينكا نقوك، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا.

بدورها رفضت قبيلة المسيرية الاستفتاء وأكد أعيانها ما سمّوه حق القبيلة الكامل في البقاء في المنطقة والاستمرار في مسارات الرعي. كما هددت المسيرية باجتياح مدينة أبيي إذا قامت عشائر دينكا نقوك بضم المدينة إلى جنوب السودان.

في هذه الأثناء اتهم الاتحاد الأفريقي في بيان الأحد السودان بمنع أعضاء في مجلس السلم والأمن بالاتحاد من زيارة أبيي، وقال إنه «يعبر عن بالغ خيبة أمله وأسفه لعدم تمكنه من زيارة أبيي» التي كانت مقررة السبت والأحد «بسبب إصرار السودان على تأجيل الزيارة لدواع أمنية ليست مستجدة».

وأضاف البيان أن «المجلس يعتبر أن الأمر يتعلق بحالة منع من أداء مسؤولياته» قبل أن يطلب من السودان «الامتناع عن عرقلة عمل المجلس وأن يتعاون بشكل كامل دعما لجهود الاتحاد الأفريقي الهادفة لإدارة الوضع في أبيي وتسويته».

وفي تصريح نقلته وكالة الأنباء السودانية الرسمية، برر وزير الخارجية السوداني علي كرتي موقف الخرطوم موضحا أن موعد زيارة وفد الاتحاد الأفريقي «لم يكن مناسبا بسبب الإجراءات المحلية التي تقوم بها بعض الأطراف في منطقة أبيي»، في إشارة إلى قرار اتخذته قبائل دينكا نقوك بأن تجري بنفسها استفتاء على تقرير مصير المنطقة.

وأضاف كرتي «أردنا أن تتم الزيارة بعيدا عن التشويش في منطقة أبيي». مجددا التزام السودان بـ«مقررات الاتحاد الأفريقي على كل مستوياتها».

وذكر الاتحاد الأفريقي –الذي يقوم بدور الوسيط في هذا الملف– بأنه كان من المفترض أن خبراءه يزورون أبيي يومي 22 و23 أكتوبر الجاري، غير أن الزيارة تأجلت، لأن رئيسي السودان وجنوب السودان كانا سيلتقيان بعد أيام قليلة لبحث الأمر. وأكد الاتحاد الأفريقي في بيانه «انشغاله العميق» للوضع في أبيي، مشيرا إلى «ضرورة انخراط أفريقي نشط ومستمر» في هذا الملف.

وتبقى أبيي نقطة خلاف كبيرة بين البلدين لم يحسم أمرها في «اتفاق السلام الشامل» المبرم في 2005 بين جوبا والخرطوم والذي وضع حدا لعقدين من الحرب الأهلية وأفضى إلى استقلال جنوب السودان في 2011.

وبالرجوع الى خطاب البشير كشف الرئيس السوداني أن التحريات الجنائية أسفرت عن بيّنات ضد 58 من المتهمين في الأحداث التي صاحبت تظاهرات الشهر الماضي، وأنه سيجري تقريبهم للمحاكمة ليتالوا جزاءهم وفقا للقانون، معلنا في نفس الوقت عن إعادة النظر في الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها السلطات ضد بعض الأشخاص والمؤسسات الصحافية والإعلامية بشان أحداث الشهر الماضي. واتهم الرئيس البشير خلال خطابه، صباح الامس، في الجلسة الافتتاحية للهيئة التشريعية القومية في دورتها الثامنة، البعض بالتربص بالسودان وسعيهم لتفكيكه وسلب قدراته وإرادته.

ودعا البشير في خطابه إلى مراجعة شاملة للمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية العامة والخاصة للنظر فيما تحتاجه من تطور يجعلها قادرة على تنظيم طاقات المجتمع وتوسيع المشاركة الجماعية.

وتضمن خطاب البشير فيما يخص قطاع الخدمات استمرار حزم الدعم الإجتماعية والخدمات في مجالات الرعاية الصحية والتأمين الصحي واستكمال مشروع المستشفيات الإقليمية وتوطين صناعة الدواء والعمل على إدخال 400 الف أسرة جديدة تحت مظلة التأمين الصحي.

■ **«الإفريقي» يتهم الخرطوم بمنع أعضاء في مجلس السلم والأمن من زيارة المنطقة**

■ **الرئيس السوداني يؤكد وجود جهات تتربص ببلاده وتسعى لتفكيكها وسلب قدراتها وإرادتها**

عمر البشير